البيرق
السبت 18-07-2009 العدد 19807
8

هيئة الاتصالات تحذر شركتي الخليوي من التأخير في تخصيص الرمزين ٧١ و٧٢

=لفتت الهيئة المنظمة للاتصالات الى ان اي تأخر اضافي في تنفيذ قرار تخصيص الرمز ٧١ لشركة MTC TOUCH والرمز ٧٢ لشركة ALFA ينعكس سلبا على المواطنين وعلى حاجات السوق خلال الموسم السياحي وقد يؤدي الى نشوء سوق سوداء، محملة مسؤولية هذا التأخير، في حال حصوله، الى الشركتين المعنيتين.

جاء ذلك في بيان اصدرته الهيئة جاء فيه: بعد ان اصدرت الهيئة القرار رقم ٢٠٠٩/١ المنشور في الجريدة الرسمية تاريخ ١٩ اذار ٢٠٠٩ والذي بموجبه اعيد تخصيص الرمز ٧١ لشركة MIC2 MTC TOUCH والرمز ٧٢ لشركة MIC1 ALFA.

وبعد ان تقدمت وزارة الاتصالات ممثلة برئيس هيئة القضايا في وزارة العدل بطعن وطلب وقف تنفيذ القرار المذكور امام مجلس شورى الدولة، صدر عن مجلس شورى الدولة بتاريخ ٢٠٠٩/٧/١٦ القرار الاعدادي تحت المرجع رقم ٢٠٠٩/٢٣٧– ٢٠٠٨ الذي قضى برفض وقف تنفيذ قرار الهيئة المذكور اعلاه، مما يعني ان هذا القرار يبقى ساري المفعول ويتوجب تنفيذه تطبيقا للقانون.

اما بالنسبة الى قرار الهيئة رقم ٢٠٠٩/٢ المنشور في الجريدة الرسمية تاريخ ١٨ اذار ٢٠٠٩ والمتضمن تحديد البدلات على الارقام الخليوية والثابتة والمختصرة لسنة ٢٠٠٩ وبعد ان تقدمت وزارة الاتصالات ممثلة برئيس هيئة القضايا في وزارة العدل بطعن وطلب وقف تنفيذ القرار المذكور امام مجلس شورى الدولة، صدر عن مجلس شورى الدولة بتاريخ ٢٠٠٩/٧/١٦ القرار الاعدادي تحت المرجع رقم ٢٠٠٩/٢٣ – ٢٠٠٨ A الذي قضى بالموافقة علي وقف تنفيذ قرار الهيئة المذكور الى حين استكمال الاجراءات القانونية المتبعة.

يهم الهيئة ان توضح ما يلي:

١– ان قرار الهيئة تخصيص الرمز ٧١ شركة MIC2/ MTC TOUCH والرمز ٧٢ لشركة ALFA / MIC1 والذي يتيح توفير مليون رقم اضافي لكل من الشركتين عوضا عن نصف مليون لكل منهما، اتى نتيجة المداولات التي جرت مع الاطراف المعنية كافة، وتلبية لحاجات السوق وللتوسعة المرتقبة على الشبكتين المعنيتين، وتفاديا لاحتمال نشوء سوق سوداء في حال عدم تلبية هذا الطلب في الوقت المناسب.

٢– بالرغم من قدرة الشركتين ووزارة الاتصالات على تنفيذ القرار المذكور اعلاه ضمن مهلة زمنية معقولة لا تؤثر في وضع السوق عند صدور هذا القرار، اي منذ منتصف اذار الماضي، والذي جاء اساسا تلبية لحاجات السوق، لم تقم وزارة الاتصالات ومكتب المالكين والمشغلين بتنفيذه كما هو متوقع، وتطبيقا لقانون الاتصالات ٢٠٠٢/٤٣١ الذي اعطى بشكل واضح هذه الصلاحية للهيئة المنظمة للاتصالات، بل تم التقدم بطعن وطلب وقف تنفيذه امام مجلس شورى الدولة.

٣– ان قرار مجلس شورى الدولة رقم ٢٠٠٨/٢٣٧ – ٢٠٠٩ الذي رفض وقف تنفيذ قرار الهيئة ٢٠٠٩/١ جاء ليؤكد استمرارية العمل بهذا القرار ووجوب تنفيذه، مما يمكننا من القول بان المهام والصلاحيات التي اناطها المشترع بالهيئة قد انتقلت بحكم القانون الى هذه الاخيرة بعد تعيين اعضائها ومباشرة عملها وفقا لنظامها الداخلي.

٤– في ضوء ذلك، ونظرا لحاجات السوق المتنامية بسبب الموسم السياحي ونظرا لقدرة مكتب المالكين والمشغلين على تنفيذه ضمن مهلة زمنية معقولة، قامت الهيئة بارسال كتاب انذار الى شركة MIC1/Alfa تطلب فيه الالتزام بتنفيذ قرار الهيئة ٢٠٠٩/١ في اسرع وقت ممكن بالتنسيق مع مكتب المالكين، وبالعودة عن اي قرار متخذ بتوزيع ارقام غير مخصصة لهذه الشركة في السوق، وإجراء المقتضى فورا لتفادي نشوء سوق سوداء ناتجة عن التأخر في التنفيذ.

٥– تنفيذا لقرار مجلس شورى الدولة رقم ٢٠٠٨/٢٣٨ 2009 - الذي اوقف تنفيذ قرار الهيئة رقم ٢٠٠٩/٢، فان الهيئة تعلن التزامها استكمال الاجراءات القانونية الضرورية المتبعة. اخيرا، ان الهيئة، وحفاظا منها على مصالح المواطنين والمستهلكين، تلفت نظر جميع المعنيين الى ان اي تأخر اضافي في تنفيذ القرار رقم ٢٠٠٩/١ ينعكس سلبا على المواطنين وعلى حاجات السوق خلال الموسم السياحي، وقد يؤدي الى نشوء سوق سوداء جهدت الهيئة منذ البداية لتفاديها، وانها تحمل مسؤولية هذا التأخير، في حال حصوله، الى الشركتين المعنيتين، وانها ستقوم بكل ما هو متوجب لانذار المعنيين بضرورة التنفيذ السريع تفاديا لاي انعكاس على المواطنين والسياح.

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"